

ثم يعلم أن الحقوق والواجبات التي في هذا العقد هي من وضع الله العليم بمصالح العباد، فيجب أن تراعى وتमान، وأن يؤتي بها ولا يفرط فيها. إنه لخير أن يبقى الوضع كذلك، لا أن يعتقد الزوجان أنهما يتزوجان زواجاً مدنياً ليس فيه إلا رضاهما واتفاقهما.

والآن سنأخذ في حكم آخر عابه المدنيون، وشنعوا عليه، ورأوا أنه له ولأمثاله يجب أن يلجأ إلى القوانين الوضعية ليقتبس منها أحكام الزواج والطلاق. هذا الحكم هو نكاح التحليل، وهو الزواج الذي قصد منه إحلال الزوجة المطلقة ثلاثاً لزوجها الأول الذي طلقها، فقد رأوا فيه أنه وضع شائن للمرأة، وأنه أسوأ وضع شرعي، وأنه حرام ولكن القانون أحله.

قالت السيدة ثريا كامل وكيلة جمعية التضامن الاجتماعي بصدد نكاح التحليل الذي يبيح للمرأة أن تتزوج لمدة ليلة واحدة تعود بعدها إلى زوجها الذي طلقها من قبل ثلاث طلاقات، وذكرت أن هذا الوضع فيه مهانة لإنسانية المرأة، وإذلال لشخصيتها، ويجب أن يمحي نهائياً من القانون الجديد.

وقالت السيدة بهيجة حافظ تعليقا على ذلك:

ورأيي أن المحلل وضع شائن، ولكنه وضع متخلف من وضع خاطيء آخر هو إباحة الطلاق للرجل في أي وقت وكيفما شاء.

فإذا نحن نظمنا الطلاق بحيث لا يقع بإرادة الزوجة وحده، ولا يقع إلا إذا كانت له مبررات تقتضيه، فإننا بذلك نكون قد قضينا على نظام المحلل، إذ أن الرجل الذي لم يطلق زوجته إلا بعد أن يرى القاضي أنها تستحق الطلاق من الصعب أن يعود إليها ثانية، وإن عاد فلن يسمح له بطلاقها مرة ثانية أو ثالثة، وعلى ذلك لن تكون هناك حاجة إلى شخص يحلل الرجوع إليها مرة أخرى، إن تنظيم الطلاق هو الذي سيمحو أسوأ وضع شرعي بالنسبة للمرأة، سيمحو الحرام الذي يحل القانون. اهـ.

ونريد أن نشرح هنا نكاح التحليل، وكيف كانوا يرون أنه يحلها للزوج المطلق ثلاثاً.